الثورة الأحد 12 صفر 1432 هـ الموافق 16 يناير 2011م العدد (16867)

افتتح أعمال المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية

رئيس الوزراء: قضية المياه تتصدر أولويات الحكومة

▫ الاستنزاف الجائر لمخزون المياه يضع اليمن في موقف حرج لا يقبل التهاون أو التساهل

وزير الميـــاه: اليـــمن تعـــاني من خطر اســـتنزاف المخـــزون المائي

□.. صنعاء / سبأ /..

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أن الحكومة تولي دائما قطاع المياه أهمية خاصة من خلال التطوير التشريعي والمؤسسي الذي شهده هذا القطاع.

وأشار رئيس مجلس الوزراء خلال افتتاحه بصنعاء أمس أعمال المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن إلى أنه تم إصدار قانون المياه وإعداد الاستراتيجية الوطنية للمياه وغيرها من الإصلاحات الجارية على أرض الواقع، فضلا عن التركيز على التوسع في مشاريع حصاد المياه، وتشجيع المزارعين على استخدام أساليب الري الحديث .. لافتا إلى أن ذلك أسهم في الحد من استنزاف المياه لدعم وتغذية الاقتصاد الريفي في اليمن وساعد إلى حد ما على تفادي مأساة الفقر في الريف، وتقييد جموح الهجرة الداخلية.

وقال إنه ورغم تلك الإجراءات فإن نمو السكان في اليمن الذي يعد من بين أعلى معدلات النمو في العالم والاستهلاك غير الرشيد للمياه، وكذا الاستنزاف الجائر لمخزونها الذي تراكم على امتداد ملايين السنين يضع اليمن على أعتاب موقف حرج لا يقبل التهاون أو التساهل.

وأضاف الدكتور مجور: وفي هذا الإطار فإن صنعاء العاصمة تعد من أسرع ثلاث مدن نموا في العالم من حيث عدد ساكنيها وهذا أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على الخدمات المختلفة وفي المقدمة المياه .. مبينا أن الدراسات الحالية تشير إلى أن تلبية هذا الطلب المتزايد لسكان العاصمة من المياه، سيتطلب في القريب العاجل أكبر من كل الموارد المتجددة في حوض صنعاء، في الوقت الذي تعاني فيه العديد من مدن اليمن اليوم من نقص حاد في إمدادات المياه لساكنيها.

وتابع قائلا: وإدراكا من القيادة السياسية بحجم هذه المشكلة وآثارها السلبية فقد تم تضمينها الأولويات العشر التي وجه فيها فخامة الأخ رئيس الجمهورية الحكومة للعمل على تبنيها وتنفيذها والتي تولي من جانبها قضية المياه اهتماما كبيرا بل وتنظر إليها كأولوية خاصة وقصوى تتصدر جميع الأولويات.

وعبر رئيس مجلس الوزراء عن تطلعه في أن يناقش المؤتمر أبرز الاشكالات التي نواجهها في هذا القطاع، برؤية ناضجة ومسؤولية عالية، وفقا لمبادئ وأهداف ثلاثة متمثلة في الوصول العادل للمياه الفعالية الاقتصادية، واستدامة الموارد المائية من أجل مستقبل أبنائنا والأجيال القادمة.

وقال: ينبغي على مؤتمركم التركيز على أولويات علمية أربع نرى أنها أساسية للحد من مشكلة المياه ونفاقتها التشغيلية المتوقعة وتتمثل في أولا: تأكيد العمل الجماعي على المستوى المحلي، حيث يتعين على سكان الريف العمل سويا بدعم من الحكومة على الحفاظ على الموارد المائية واستدامتها.

وثانيا: تحديد الآليات الكفيلة بتعزيز الإدارة الجيدة، والتخطيط الدقيق والصائب على مستوى أحواض المياه باعتبارها سياسة لاحياد عنها في عمل الحكومة، على أن يؤخذ في الاعتبار توزيع المياه بصورة عادلة بين كل المواطنين وكذلك وقف عمليات الحفر والضخ الجائر بما في ذلك الحيلولة دون السماح للبعض حق امتلاك حفارات خاصة يستنزفون بها المياه الجوفية ويستأثرون بواسطتها بثروة سيادية حيوية تشكل أهم مصادر الأمن القومي اليمني.

وثالثا، اتباع آليات حديثة ومتطورة ورشيدة .. لتوزيع المياه بين الريف والحضر، وكذا نمط استخداماتها لأغراض الشرب والتنمية، ورابعا: اعتبار الحفاظ على مواردنا المائية مسألة ينبغي أن تتربع على صدارة استراتيجية الأمن القومي اليمني .. وهي مهمة واجبة على الجميع.

وأشار الدكتور مجور إلى أن هذه الأولويات العملية سوف تزيد من فرصنا وقدرتنا على تحقيق استدامة الموارد المائية ونحافظ في نفس الوقت على مستوى الدخل الريفي وضمان توفير المياه الكافية لتلبية احتياجات مدننا المتنامية.

وقال يعرف الجميع أن العالم اليوم على مفترق طرق، فيما يختص بمحدودية الموارد المائية في ظل التزايد المستمر لسكان العالم وأن احتمال النزاعات القادمة، ستقام على هذا المورد الاستراتيجي الذي لاغنى عنه وفي واقعنا القومي والوطني فإن وطننا العربي يتصدر قائمة دول العالم معاناة في النقص الحاد في الموارد المائية.

وأضاف: فيما تعد اليمن من بين قلائل الدول وأكثرها معاناة في شح وتناقص هذا المورد الاستراتيجي، وانطلاقا من ذلك تدارست الحكومة هذا الأمر من كافة الجوانب في ظل المؤشرات المستقبلية لهذا القطاع ألهام وقررت سرعة تنظيم مؤتمر وطني للمياه، خاص بالحفاظ على مواردنا المائية وحسن إدارتها يدعى إليه شركائنا الدوليين للوقوف على الوضع الحالي وتحديد الحلول العملية والمؤسسية وتحقيق المشاركة الجماعية في ترجمتها على ارض الواقع.

ودعا رئيس مجلس الوزراء المشاركين في هذا المؤتمر الوطني بمختلف مستوياتهم إلى التفاعل الخلاق والمشاركة الإيجابية في مداولاته بما يضمن نجاح هذا المؤتمر .. مؤكدا أن الحكومة ستقدم كافة أوجه الدعم لتنفيذ مخرجاته من توصيات ومقترحات وسياسات وإجراءات.

وفي المؤتمر الذي حضره رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني والدكتور عبدالكريم الارياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية ، ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية عبدالكريم الارحبي، وعدد من الوزراء ومحافظي المحافظات أوضح وزير المياه والبيئة عبدالرحمن فضل الارياني أن اليمنيين منذ أقدم العصور، استطاعوا أن يقيموا حضارة عظيمة في منطقة شديدة الجفاف وشحيحة المياه .. من خلال تطوير نظام إدارة المياه، وزرعوا آلاف الهكتارات من صحاري مارب والجوف وحضرموت.

وأشار إلى أن اليمن في الزمن الحاضر تعاني من خطر يهدد بقاءها بسبب قصر النظر في استخدام التكنولوجيا الحديثة المستوردة خلال الـ٤٠ عاما المنصرمة المتمثلة في الحفارات الدورانية والآبار الأنبوبية والمضخات الحديثة في الاستنزاف السريع لخزاننا المائي الذي تكون في باطن الأرض عبر آلاف السنين.

وحذر وزير المياه من كارثة محققة ان لم نتصدى لها سريعا وهي نضوب المخزون المائي، وبين أن ١٠٠ ألف بئر ضخ العام الماضي ما يزيد مرتين عما تم إعادة تغذيته من الأمطار .. كما أن مستويات مياهنا الجوفية تهبط بمقدار يصل إلى ستة أمتار كل عام في الأحواض الحرجة والتي يتوقع نضوبها تماما في السنوات القليلة القادمة.

وأضاف أن هذه المشكلة تؤثر على السكان كثيرا، وأصبح الحصول على مياه الشرب يشكل صعوبة كبيرة في كثير من المناطق الريفية .. حيث أن تكاليف الضخ في تزايد مستمر في ظل الاحتياج لتعميق الآبار، وجفاف أعداد متزايدة من الآبار، وأوضح أن أعدادا متزايدة من السكان في بعض المدن يضطرون إلى الاعتماد على مياه الصهاريج المكلفة لتغطية النقص في خدمات المياه .. مشيرا إلى أن هناك دراسات تشير إلى أن الفقراء يدفعون أضعافا مضاعفة من المال لتغطية احتياجاتهم الأساسية من المياه.

ولفت إلى أن الكثير من المزارع هجرت بسبب جفاف المياه الجوفية والعيون والتصحر، كما أدى ذلك إلى المزيد من الصراعات والقتل على الموارد المائية، وتزاحم مزيد من السكان الريفيين على المدن لأنهم لم يعودوا قادرين على كسب معيشتهم في الريف.

وكان رئيس مجلس إدارة مركز /سبأ/ للدراسات الاستراتيجية الدكتور حسين بن عبدالله العمري أكد أن إسهام المركز في عقد هذا المؤتمر الوطني هو استمرار لما سبق تناوله من قضايا اليمن الهامة مثل الطاقة والعمالة والأمن البحري.

وأشار إلى أن قضية المياه من أهم قضايا الأمن القومي كون هذا المفهوم لم يعد مقتصراً على الذود عن حياض الوطن بل أيضا تأمين وضمان حاجات أبنائه من الغذاء والماء .. لافتا إلى أن شح المياه ومحدودية الأمطار الموسمية مع استمرار الهدر والاستنزاف وضع اليمن على رأس قائمة البلدان المهددة بالجفاف.

وكشف أن اليمن صنفت مؤخرا كأحد أربع دول هي الأشد فقرا في الموارد المائية حيث لا يتجاوز نصيب الفرد من المياه ١٢٠ مترا مكعبا في السنة ما يعادل ٢ بالمائة من المتوسط العالمي الذي يبلغ٧٥٠٠ متر مكعب في السنة.

وبين الدكتور العمري أن معدل الاستنزاف السنوي من المخزون الجوفي يصل إلى ٩٠٠ مليون متر مكعب ما يمثل ٢,٣٦ بالمائة هي مقدار الحجز المائي السنوي .. فيما يبلغ معدل الاستنزاف من حوض صنعاء وحده ٢٠٠ بالمائة من نسبة التغذية السنوية .. موضحا أن معدل الهبوط في مستوى سطح المياه الجوفية يتزايد باستمرار.

من جانبه أوضح رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر نائف أبو عصام أن المؤتمر ينعقد في ظل أزمة مائية حادة يشهدها العالم بشكل عام واليمن على وجه الخصوص .. منبها انه إذا لم تتسارع الخطى وتتخذ المعالجات الفاعلة والصارمة فإن نذر كارثة بيئية كبيرة تلوح في الأفق ولن تستثني منها احد والجميع سيدفع ضريبة ذلك العبث والهدر غير المبرر لهذا المورد الهام.

وأهاب بالدولة الوقوف بشكل حاسم وصارم لفرض هيبة القانون وإلزام الجهات الحكومية والمحلية بتطبيق القوانين وإيقاف العبث بما تبقى من هذه الثروة الهامة التي تجمعت خلال ملايين السنين وتم إهدارها في فترة وجيزة لا تتعدى الـ٤٠ عاما.

هذا ويناقش المؤتمر الذي ينظمه مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع وزارتي الزراعة والري والمياه والبيئة والصندوق الاجتماعي للتنمية وعلى مدى ثلاثة أيام ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بالموارد المائية في اليمن، والتحديات والإدارة المتكاملة للموارد المائية واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة الموارد المائية.

ويشارك في المؤتمر عدد من الوزراء وممثلي الجهات الحكومية المعنية ونخبة من المختصين والباحثين اليمنيين والعرب والأجانب في مجال تطوير تقنيات استغلال الموارد المائية وترشيد الاستهلاك وممثلين لهيئات ومنظمات وطنية، وإقليمية، ودولية.

تصوير/ فؤاد الحرازي

دعت الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في البرلمان إلى المشاركة في هذه اللجان

لجنة الانتخابات تقر معايير اختيار رؤساء وأعضاء اللجان المشاركة في الانتخابات البرلمانية

□.. صنعاء / سبأ /..

أقرت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في اجتماعها أمس برئاسة رئيس اللجنة القاضي محمد حسين الحكيمي معايير اختيار المشاركين في اللجان الانتخابية لمرحلة الترشيح والاقتراع والفرز للانتخابات النيابية ٢٠١١م بصيغتها النهائية بعد مناقشة مستفيضة واستيعاب ملاحظات أعضائها.

وتضمنت المعايير المقدمة من رؤساء قطاعات التخطيط والشؤون الفنية، والشؤون القانونية والإفتاء، والإحصاء والدراسات والبحوث، الشروط القانونية ومعايير الاختيار لرؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية والأصلية والفرعية.

حيث اشترطت المادة ٢٦ من قانون الانتخابات والاستفتاء أن يكون من يعمل بهذه اللجان يمني الجنسية وان لا يقل عمره عن ٢١ عاما بالنسبة للعضو وعن٢٥عاما بالنسبة للرئيس.

واشترطت المادة أن يكون رؤساء وأعضاء اللجان الإشرافية من حملة الشهادة الجامعية على الأقل، وان يكون رؤساء وأعضاء اللجان الأساسية والأصلية والفرعية من حملة الشهادة الثانوية على الأقل وان يكون مستقيم الخلق والسلوك، وان لا يكون قد صدر ضده حكم نهائي في أي جريمة من جرائم الانتخابات أو في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

وبحسب قانون الانتخابات العامة والاستفتاء لا يجوز أن يعين في لجان إدارة الانتخابات الأصلية والفرعية بالدائرة الانتخابية من يكون بينه وبين احد المرشحين فيها قرابة حتى الدرجة الرابعة.

كما أسندت المادة ٢٧ من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م إلى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء تشكيل لجان إشرافية على مستوى المحافظات للقيام بالإشراف على أعمال لجان إدارة الانتخابات.

وفيما اشترطت الفقرة "د" من المادة ٢٤ عدم جواز تشكيل أي لجنة من حزب واحد أناطت الفقرة "هـ" من المادة نفسها باللجنة العليا تحديد المعايير الخاصة باختيار رؤساء أعضاء اللجان على أن يتم وفقا للشروط المذكورة في المادة ٢٦ من قانون الانتخابات ولائحته.

وبحسب اللائحة التنفيذية لقانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٢م تنص الفقرة "ب" منه بإعطاء الأولوية عند تعيين رؤساء اللجان الانتخابية لذوي الخبرات الإدارية والقانونية من حملة الشهادات الجامعية وممن سبق لهم المشاركة في أعمال اللجان الانتخابية وثبتت كفاءتهم وعدم إخلالهم بواجباتهم التي انيطت بهم خلال عملهم في اللجان السابقة.

حيث تضمنت معايير الاختيار الخاصة باللجان الانتخابية بصورة عامة الالتزام بالحياد أثناء أداء المهام باللجنة فيما حددت المعايير الخاصة باللجان الإشرافية بإعطاء الأولوية لذوي الخبرات الإدارية العليا والقانونية الأعلى مؤهلا وممن سبق لهم المشاركة في أعمال اللجان السابقة بكفاءة وثبت عدم إخلالهم بواجباتهم خلال عملهم في اللجان السابقة والالتزام بتعليمات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، في حين أعطت المعايير الخاصة باللجان الأصلية الأولوية لذوي الخبرات الإدارية والقانونية والمفاضلة عند اختيار المشاركين في اللجان للمقيمين في نطاق الدائرة الانتخابية بالإضافة إلى الأولوية لمن سبق لهم المشاركة في أعمال اللجان السابقة بكفاءة فضلا عن الالتزام بتوجيهات اللجان الإشرافية في إطار تعليمات وتوجيهات اللجنة العليا مع مراعاة إشراك المرأة بنسبة تحددها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء.

فيما تضمنت المعايير الخاصة باللجان الفرعية دقة العمل وإعطاء الأولوية لذوي الخبرات والكفاءات والمشاركة في اللجان السابقة والمفاضلة عند اختيار المشاركين في اللجان المقيمين في نطاق الدائرة الانتخابية بالإضافة إلى الالتزام بتوجيهات اللجان الأصلية في إطار التعليمات والإجراءات القانونية والأدلة التنفيذية.

وفي هذا الإطار تدعو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء الأحزاب والتنظيمات السياسية الممثلة في مجلس النواب للمشاركة في اللجان الانتخابية التي ستشكل لإدارة الانتخابات النيابية ٢٠١١م.

وأعطت اللجنة مهلة أسبوع من تاريخه لاستلام رد رسمي بالموافقة من تلك الأحزاب متضمن الوثائق المحتوية على البيانات التفصيلية الخاصة بهم ووفقا للشروط والمعايير التي أقرتها اللجنة.

وكلفت اللجنة رئيس قطاع شؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني التخاطب مع الأحزاب والتنظيمات السياسية المعنية من خلال مذكرات رسمية بهذا الشأن.

واستعرضت اللجنة التقرير المقدم من رئيسي قطاعي التخطيط والشؤون الفنية والإحصاء والبحوث والدراسات بشأن نماذج الوثائق الانتخابية التي سيتم طباعتها داخل اللجنة وأقرتها.

كما استعرضت اللجنة التقرير المعد من القطاع الفني الخاص بكمية القرطاسية والمستلزمات الانتخابية وكبائن الاقتراع ووحدات الإضاءة الغازية لمرحلة الترشيح والاقتراع والفرز وأحالتها إلى لجنة المناقصات باللجنة للبت فيها وفقا للنظام والقانون.

تدشين العام التدريبي والعملياتي والمعنوي ٢٠١١م بالمنطقة العسكرية الجنوبية:

التأكيد على أهمية تعزيز الانضباط والتحلي باليقظة لمواجهة المؤامرات وأعمال التخريب والإرهاب

□.. صنعاء/سبأ/..

دشن أمس العام التدريبي القتالي والعملياتي والمعنوي ٢٠١١م في المنطقة العسكرية الجنوبية.

وفي الحفل الخطابي الذي أقيم باللواء ٣١ مدرع ألقى قائد المنطقة العسكرية الجنوبية قائد اللواء ٣١ مدرع اللواء الركن مهدي مهدي مقولة كلمة توجيهية للمقاتلين نقل في مستهلها تحيات وتهاني فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى المقاتلين.

مجدداً لهم حرص القيادة على الاهتمام بهم وبتوفير كل عوامل الارتقاء بمستوى حياتهم إلى الأفضل تقديراً لأدوارهم البطولية في حماية وطن الـ٢٢ من مايو المجيد وحراسة أمن واستقرار المواطن اليمني وحقه في العيش الحر والكريم.

وعبر قائد المنطقة الجنوبية عن الأهمية التي يمثلها تدشين هذا العام كونه يأتي في ظل نجاحات متميزة شهدها الوطن في الفترة القريبة الماضية ومنها نجاح البطولة الرياضية الخليجية الكبيرة خليجي ٢٠ التي احتضنتها محافظتا عدن وأبين وأسهمت المنطقة الجنوبية بجهد كبير في إنجاح الجانب الأمني فيها من خلال المهام المسندة إليها، بالإضافة إلى مهام التصدي للخارجين عن القانون ومواجهة الأعمال الإرهابية الإجرامية وتأمين الأمن والاستقرار لاستمرارية العملية التنموية.

وحث اللواء مقولة المقاتلين على تعزيز الانضباط في صفوفهم والتحلي باليقظة لمواجهة المؤامرات والدسائس وأعمال التخريب التي تحاول قوى الظلام والإرهاب والكهنوت ودعاة الانفصال من خلالها النيل من الوطن وأمنه واستقراره ووحدته ونظامه الجمهوري.. داعيا المقاتلين قادة وضباطا وصفاً وجنوداً إلى تعزيز العلاقة بجماهير الشعب.. كون القوات المسلحة والأمن قد وجدت من أجل المواطن وهو مصدر قوتنا التي لا تنضب.

وأكد في كلمته ثقة القيادة السياسية والعسكرية بالمؤسسة الأمنية والدفاعية ومقدرتها على حماية المنجزات الوطنية التي تحققت في زمن الثورة والوحدة وفي ظل النهج الديمقراطي الذي يرعاه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وأشار قائد المنطقة العسكرية الجنوبية إلى حساسية وخصوصية المرحلة التي يمر بها الوطن الذي يواجه مؤامرات وتحديات في جبهات مختلفة تلتقي جميعها في هدف النيل من الوطن ووحدته وتعطيل نهجه الديمقراطي والتأثير السلبي على حياة الشعب والسكينة العامة للمجتمع.. مؤكداً أن كل ذلك لن يثني شعبنا عن السير في نهج البناء والتنمية والحفاظ على وحدته ومسيرته الديمقراطية.

وكان ركن تدريب اللواء ٣١ مدرع قد ألقى كلمة الترحيب بالحاضرين استعرض خلالها حجم وطبيعة المهام المنفذة ومستوى النجاح المحقق.. مشيراً إلى الروح المعنوية العالية التي يتمتع بها المقاتلون وما يتميزون به من إيمان ثابت بواجب الاستعداد للتضحية بالغالي والنفيس في سبيل بقاء رأية الوطن ووحدته شامخة خفاقة، مجدداً العهد للقيادة السياسية والعسكرية العليا ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة على أن يكون المقاتلون ومعهم سائر منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية عند مستوى ثقة القيادة بهم، حماة أوفياء لكل ما تحقق من منجزات وطنية ووحدوية شامخة.

كما ألقى مساعد القائد لشؤون التوجيه السياسي والمعنوي كلمة تناول فيها المهام المنفذة في مجال الإعداد المعنوي للمقاتلين من أجل ضمان ولائهم لله والوطن والثورة والوحدة المباركة.

وقال: أن المقاتلين في ظل ما يحظون به من رعاية واهتمام سيكونون عند حسن ظن قيادتهم بهم وسيظلون حماة أوفياء للثورة ومدافعين عن مكتسبات وطنهم المتمثلة بالوحدة والديمقراطية والنظام الجمهوري.

وقال أن تدشين العام التدريبي القتالي والعملياتي والمعنوي يؤكد استمرار المقاتلين في السير في خط العطاء والنجاح وتنفيذ كل ما يوكل إليهم من مهام تحفظ للوطن أمنه وسيادته ووحدته المباركة.

كما ألقيت في الحفل عدد من القصائد الشعرية المعبرة التي نالت الاستحسان.

هذا وقد قدمت الوحدات المشاركة عرضا عسكريا مهيباً اظهر مدى جاهزيتها واستعدادها وقدرتها على الاضطلاع بمامها الوطنية بكل كفاءة واقتدار.

حضر الاحتفال العميد الركن مرشد صالح العمودي أركان حرب المنطقة العسكرية الجنوبية وعدد من القادة والضباط.

مفوضية اللاجئين والاتحاد الأوروبي يدعوان المجتمع الدولي إلى مساندة جهود اليمن في رعاية اللاجئين والنازحين

■ صنعاء/سبأ/..

دعا المفوض العام للأمم المتحدة لشئون اللاجئين انطونيو جايترس والمفوض الأوروبي للتعاون الدولي والمساعدات الإنسانية السيدة/ كرستينا جورجيف المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم السخي لليمن في المجال الإنساني بما يمكنه من رعاية اللاجئين الصوماليين ومواجهة الاعباء المتزايدة جراء استمرار موجات نزوح اللاجئين فضلا عن مواجهة اعباء النازحين جراء أحداث صعدة.

وأوضح المسؤولان الدوليان في مؤتمر صحفي مشترك عقداه أمس بصنعاء أن زيارتهما الحالية لليمن تستهدف الاطلاع على الوضع الصعب في اليمن والذي تتجلى صعوبته بوجود أكثر من ٢٤٠ ألف لاجئ وما يقارب عن ٣٠٠ ألف نازح جراء أحداث صعدة.

وقال المفوض العام للأمم المتحدة: هذه الزيارة المشتركة لمسؤولين في مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومفوضية الاتحاد الأوروبي تعكس تقديرنا العالي للجهود الإنسانية لليمن.

وأضاف: نشكر ونقدر عالياً لليمن جهوده الإنسانية والمتمثلة باستضافته وبكرم وسخاء مئات الآلاف من اللاجئين وتقاسمه معهم موارده المتواضعة.

وعبر نيابة عن مكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في اليمن عن شكره وتقديره العميق للحكومة اليمنية على تعاونها مع المفوضية وتذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه سير نشاطاتها الإنسانية في اليمن.

وقال: العلاقات متميزة بين الحكومة اليمنية والمفوضية وتتسم بالانفتاح الكبير في الحوار مع بعضهما في مناقشة أية مشكلات قد تواجه عمل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ودعا المفوض العام للأمم المتحدة لشئون اللاجئين المجتمع الدولي وفي مقدمتها الدول المانحة بأن لا تتركز اهتمامات دعمها على الأمور الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب فقط وأن تأخذ بعين الاعتبار أن أحسن طريقة لضمان الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب هو بناء المشاريع التنموية ومحاربة الفقر وخلق فرص العمل لامتصاص البطالة.

وأكد حرص المفوضية على مواصلة تقديم الدعم الإنساني لليمن فضلا عن اعتزامها توسيع هذا الدعم ليشمل المجالات التنموية والأمنية.

وقال: نجدد التزامنا بتقديم الدعم وجميع أشكال المساعدات الإنسانية للاجئين في اليمن ونازحي صعدة .. مبيناً بأن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين تؤمن بأن المساعدات الإنسانية التي تقدم بناء على الحاجة دون أي شكل من أشكال التمييز هي وسيلة فعالة لبناء الثقة وتعميم الاستقرار.

من جانبها عبرت المفوضة الأوروبية للتنمية الدولية والمساعدات الإنسانية عن شكرها الجزيل للحكومة وللشعب اليمني على هذه الجهود الإنسانية لرعاية اللاجئين والنازحين.. مشيرة إلى انها والمفوض العام للأمم المتحدة لشئون اللاجئين زارا خلال الثلاثة الأيام الماضية صنعاء وصعدة وعدن ومخيم خرز ومنطقة البساتين في عدن واطلعا على وضع اللاجئين والنازحين في تلك المناطق ومستوى الرعاية والخدمات التي تقدمها الحكومة اليمنية لهم.

وقالت المفوضة الأوروبية: خلال زيارتنا كنت سعيدة جداً أن أشهد بأم عيني الكرم الذي يبديه اليمن لاستقبال اللاجئين رغم أن هذا البلد المضياف أيضاً يعاني من نزوح داخلي لمواطنين يمنيين.. مؤكدة بأن اليمن بهذا الجهد الإنساني والموقف الكريم تجاه اللاجئين يستحق كل أنواع وأشكال الدعم من المجتمع الدولي.

وأكدت السيدة جورجيف بأن الاتحاد الأوروبي يقدر ويدعم بشكل كبير الجهود الإنسانية في اليمن.. مشيرة إلى أن الاتحاد الأوروبي يقدم سنويا حوالي ٣٣٠ مليون دولار للمساعدات التنموية في العالم وحوالي ٤٠ مليون دولار مساعدات إنسانية للنشاطات الإنسانية على مستوى العالم.

وأعلنت المفوضة الأوروبية للتنمية الدولية والمساعدات الإنسانية عن اعتزام الجانب الأوروبي زيادة مساعداته الإنسانية والتنموية لليمن بنسبة ٥٠٪ إلى جانب افتتاح مكتب إنساني في اليمن لتقديم مساعدات إنسانية بما يمكنه من تقديم الدعم الكافي ويكون على قرب لمعرفة احتياجات المستفيدين والمتضررين من اللاجئين والنازحين.

وأكدت على أهمية أن يكون هناك إمكانية الوصول إلى كافة النازحين والمناطق المتضررة من أحداث صعدة كي تؤدي هذه المساعدة الإضافية مهامها وتحقق الأهداف الإنسانية المنشودة منها.

ولفتت إلى انه تم الاتفاق خلال اللقاءات بين مسؤولي المفوضية الأوروبية ومفوضية الأمم المتحدة ومسؤولي الجهات الحكومية المعنية وممثلي الحوثيين في صعدة على تسهيل عمل منظمات الإغاثة والنشاطات الإنسانية دون أية معوقات.

وشددت على أهمية استمرار الثقة المتبادلة كي يعم ويستمر السلام ولكي تستطيع المنظمات الدولية والإنسانية تقديم المساعدات وتنفيذ مشاريعها المكرسة لخدمة النازحين والإسهام في دعم المشاريع التنموية وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة.. مؤكدة أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بشكل كامل بمواصلة دعمه لمسيرة التنمية في اليمن.

الجدير بالذكر أن عدد اللاجئين الذين وصلوا إلى الشواطئ اليمنية خلال الفترة من يناير حتى نهاية نوفمبر ٢٠١٠م بلغ ٤٢ ألفاً و٣٢٢ لاجئاً بحسب آخر بيانات صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في اليمن.

بحث التعاون بين اليمن والسعودية في مجال الهجرة والجوازات

□.. جدة/سبأ/..

ناقش القنصل العام لليمن في جدة بالمملكة العربية السعودية علي العياشي أمس مع ممثل مدير عام الجوازات بالمملكة العميد محمد بن عبدالله العيدان علاقات التعاون الثنائي في مجال الهجرة والجوازات وآفاق تطويره وتعزيزه، بما يجسد تنامي العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

وتطرق اللقاء إلى المشاكل التي يواجهها أبناء الجالية اليمنية بالمملكة خصوصا ما يتعلق بالجوازات والإقامات وإيجاد آليات لتسهيل معاملاتهم والاستفادة من التسهيلات الممنوحة لهم .

كما تناول اللقاء الصعوبات التي تعترض المغتربين المقيمين بصورة قانونية والمقيمين بصورة غير قانونية، والآليات المناسبة لمعالجة تلك الاشكاليات والصعوبات بالتنسيق بين إدارات الجوازات والوافدين بالمملكة والقنصلية اليمنية العامة بجدة.

وأشاد العياشي بالرعاية والاهتمام اللتين يحظى بهما أبناء الجالية اليمنية في كل أرجاء المملكة.. مشيرا إلى أن ذلك ليس بغريب على حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز.

حضر اللقاء مدير إدارة المتابعة والقضايا الخاصة بالقنصلية خالد البتول ومدير الجوازات بمنطقة مكة المكرمة العميد سالم نجيب الزهراني ومدير إدارة الوافدين بمحافظة جدة العقيد حسين الحارثي ومدير إدارة الوافدين بمنطقة مكة المكرمة العقيد يحيى القحطاني.

اليمن تشارك في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية

● تشارك اليمن في اجتماعات الدورة الـ١٢٨ للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية الذي يعقد بمدينة جنيف السويسرية خلال الفترة ١٧-٢٥ يناير.

وأوضح وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم راصع لـ«سبأ» لدى مغادرته صنعاء أمس أن الدورة ستناقش عددا من القضايا الصحية ومنها مكافحة الامراض غير السارية ومكافحة الملاريا والوقاية منها.

ولفت إلى أنه سيتم خلال الدورة انتخاب مدير عام لمنظمة الصحة العالمية وأن المجلس التنفيذي للمنظمة سيعد المقترحات الخاصة بالموازنة الاعتيادية للمنظمة والموضوعات التي ستعرض في اجتماع المنظمة القادم الذي سيعقد في مايو.